

مشروع وطني لإنقاذ الأمة الجزائرية

من واجبنا، ونحن نحتفل بالذكرى 55 لأول نوفمبر 1954، تقييم مستوى ما أنجز من الهدف الرئيس الذي اندلعت من أجله حرب التحرير الوطنية، والذي هو مشروع بناء دولة وطنية.

شخص، أولئك الذين أخذوا على عاتقهم دفع الشعب الجزائري في حرب كان ميزان القوة فيها ليس في صالحه، الوضع السائد آنذاك كما يلي: " ... إن كل واحد منها اندفع اليوم في هذا السبيل أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب، فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث، وهكذا فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة، نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والرتابة، توجيهها سيء، محرومة من سند الرأي العام الضروري. لقد تجاوزتها الأحداث، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية، إن الساعة حاسمة ..."، (إعلان جبهة التحرير الوطني، الذي وزع في أول نوفمبر 1954).

مضى ما يربو عن نصف قرن عن كفاح الشعب الجزائري الذي تجسد في ثورة مجيدة ومظفرة والتي طردت الاستعمار، بتقديم ما يزيد عن المليون شهيد، وخسارة عشرات الآلاف من الضحايا الأبرياء في عمليات عنف زادت مدتها عن عشرية، وهجرة آلاف الكفاءات الوطنية، واستخراج واستنزاف جزء مهم من المصادر الطبيعية، غير متجددة، للبلاد؛ هل بإمكاننا أن نقول:

لم يتجاوزنا الآخرون؟

لسنا في المؤخرة؟

أليس نظامنا، الذي لازال رافعا شعار الحركة الوطنية، محطم؟

أليس هو في طريقه إلى التفكك ؟

ما هو مستوى ما أنجز من مشروع بناء دولة وطنية ؟

ما هي الآفاق المستقبلية للدولة الجزائرية ؟

تطالعا، اليوم أكثر من ذي قبل، القضايا التي تشغل المواطن، والقلق والغضب العميق البادئ على وجوه وتصرفات المواطنين، والناجم عن غياب الحكم الراشد، والانهييار المتسرع لظروف المعيشة لدى الجزائريين، والرد الهمجي للنظام على مطالب المجتمع. دون أن ننسى غلق المجال السياسي أمام الكفاءات الوطنية، والاكتفاء بوهم القدرة على مراقبة نبذ المجتمع للنظام.

أمام هذا الوضع المتمثل في القطيعة بين الحاكم والمحكوم، لم يبق هناك مجال للحياد. بل أصبح من الضروري إيجاد برنامجا للتغيير.

في سبتمبر 2000، لاحظنا أول محاولة للتشريع على عجلة بأمرية. كان رد فعلي على هذا الانزلاق بالاستقالة من الحكومة، لأن الموقع الذي أشغله كان يسمح لي بتصوير كل النتائج السلبية التي ستعرض لها الدولة بالجوء ببساطة لهذا النوع من الحكم. اليوم وبعد عشر سنوات، يستطيع كل مواطن ملاحظة أداة الحكم هذه قد استخدمت في ظروف تافهة مثل استيراد البطاطس وفي حالات على غاية من الخطورة كتعديل الدستور.

مع مرور الزمن أصبح عجز الدولة وشللها باديا للجميع.

هذا النداء صادر عن قناعاتي بأن التدهور قابل للإصلاح وهناك خيارات تعيد الأمل لإعادة بناء الدولة على أسس ترتكز على قيم مثلى تتماشى مع الطموحات الشرعية للشعب الجزائري.

لإنجاز مثل هذا المشروع الموحد للأمة وللكفاءات المتوفرة، يمكن تحقيقه كل بنفاز بصيرة التغيير العميق والسلمي الذي ظل الشعب الجزائري ينتظره مند مدة. بدون تغيير، فان القوة المحبطة للعزائم ستستمر في دفع بلادنا نحو التخلف. نشاهد حاليا التهميش شبه التام للكفاءات الجزائرية داخل القطر وخارجه بالنسبة للنخبة المغتربة حاليا.

ينحصر الاقتصاد في تصدير مورد غير متجدد (البترول والغاز) على حساب الأجيال القادمة.

وما يترصدنا، أكثر من قبل، هو ارتداء البلاد في وضع مأسوي، تتقاذفها الثورات الناجمة عن صراع على المصالح ، والفتن التي يسببها الفقر وغياب الحريات. لذا بات لزاما علينا العمل على إجراء تغيير جذري لخلص الشعب الجزائري من المحن الناجمة عن جمود هذا النظام النهم والمسئول على بؤس الذي يعيشه معظم الشعب الجزائري.

وإذا لم يتم هذا التغيير، فإن تكريس الوضع الحالي بسبب سوء الحكم سيعجل المضي، لا محالة نحو عنف مزدوج اجتماعي وإرهابي.

يهدف التغيير المنشود، دون شك، التخلص من مركزية سلطة أخذ القرار، التي هي اليوم بين أيدي عدد محدود من الأشخاص، عوضا عن المؤسسات الدائمة التي تخدم الأمة. وتبطل عبادة الرجل المحظوظ، والقضاء على نقشي الفساد، والجمود المؤدي إلى الجهل والتقهقر والحكم النهائي على الجزائر بتخليها عن التقدم والديمقراطية.

بينما يكفينا التحلي بروح الشجاعة واستعادة الثقة في طموحاتنا للخروج من هذا الركود والمشاركة بكل فناعة في تغيير هذا الإطار المشؤوم .

ويتحتم، في البداية، وضع سيرورة إصلاحات مشجعة للتغيير، بدأ بإعادة تأسيس دولة القانون وتنظيم انتخابات مفتوحة وحرّة، في إطار الاحترام التام لحقوق الإنسان وضمن مشاركة المواطنين في اختيار من سيتولون، باسمهم، إدارة مستقبل الجزائر. قد يبدو هذا التصور وهميا في هذه الظروف القاهرة. لكن المرجو إيجاد أداة جديدة تدعم مبادرات التغيير، ونعني بذلك تحرير كل الطاقات الممكنة بما في ذلك الشبابية، والنسوية وجميع القوى الوطنية الحية .

لا بد وأن نوضح بأن هذا التغيير لا ينبعث من رغبة انتقامية ضد أحد، بل يهدف إرساء نظام جديد شفاف بخصوص تسيير الشؤون العامة لا علاقة له بالركود الشامل ولا بملاحقة الآخرين. يتم انجاز النظام تدريجيا وبطريقة بيداغوجية مثلى للسماع للجميع بالتكيف مع الزمن ثم التقيد بعد مهلة كافية. وبعد المهلة الضرورية تنوب المؤسسات الفعالة، بدلا عن الأفراد مهما كانت مناصبهم في هيكل الحكم الجديد، بالقضاء على الخلل الذي قد يحدثه من يرفض التقيد بالقواعد الجديدة بخصوص شفافية تسيير شؤون البلاد. وسيكون هناك ضمان للجميع بالمعاملة العادلة في إطار احترام القانون.

يمكن، في هذا الإطار المعقد، تلخيص عوامل التغيير في الأدوات الخمس التالية :

- **قوة محرّكة :** يتمثل ذلك في خطاب سياسي توعوي، يتم فيه تبرير مشروع تغيير، دون رجعة، ويقدم الخيار المتاح أمام الأمة الجزائرية: إما السكوت، اليوم، وتحمل تغيير فوضوي مع خطورة العواقب، وإما التعبئة الهادئة من أجل تحديد القضايا والاستعداد لمعالجتها، وتخطيط التغيير على مدى منظور بعيد المدى لفائدة الجميع.

- **رؤية:** تشرح الوضع الحالي للجزائر بجميع مخاطره وإنزلاقاته، شرحا يبين معالم التحول بفضل التغيير المقترح.

- **قائد :** ينال رضاء الجميع وباستطاعته تحقيق التغيير؛ قادر على قيادة الجزائر عاجلا نحو الرخاء. يجب أن ينال القائد احترام الجميع، وأن يكون رزينا ومنظرا يترفع على الحزبية، والعشائرية وذوي المصالح الخاصة. وقادر على إحاطته بكفاءات وطنية ذات مستوى راق جدا.
- **عدد من الشخصيات المساندة:** لها وزنها في المجتمع ولها مسؤولية تمكنها من دعم القائد وإستراتيجيته الرامية لتحقيق التغيير.
- **الساهرين على انجاز التغيير:** أفراد يتولون التحضير والتنسيق لإنجاز التغيير في كل القطاعات.
تكون المهام واضحة وعلى النحو التالي:
- العمل، بكل هدوء وسكينة، داخليا على ضرورة التغيير من أجل إنفاذ الأمة الجزائرية.
- العمل على إعداد القوة المحركة والرؤية.
- العمل على تحقيق إجماع على قائد مقترح،
- إعداد الشخصيات المساندة
- إعداد الساهرين على انجاز التغيير
- تحديد إستراتيجية الاتصال تشمل مرحلتين موقعتين: تعنى الأولى بتكوين المواطن؛ والثانية تخص النزاهة والمصادقية أي تعليم الفرد تحمل المسؤولية والمطالبة بحقوقه.
- توفير مجال تخيلي للحوار على المستوى المحلي في شكل " حلقة مبادرة المواطن للتغيير". والعدد الأمثل لهذه الحلقة يكون بين ستة واثنا عشر عضوا.

على كل مواطن مقتنع بضرورة التغيير البدء بالعمل على إنجاز هذه المهام بالوسائل المتاحة التي يمكن له تجنيدها حوله. لأنه بفضل قطرات المطر الصغيرة تتكون الجداول ثم الوديان فالأنهار.

يقترح هذا المشروع الخيارات المتاحة أمام المجتمع الجزائري: إن إنجاز الخيارات اليوم سيؤدي إلى مشهدين ممكنين من هنا وحتى نهاية العشرية القادمة. عندما يصير البترول والغاز مادتين نادرتين في سنة 2020 لن يصبح في الإمكان تصدير المحروقات، الضروري لتمويل ميزان المدفوعات وميزانية الدولة.

السيناريو الأول يمثل أمة جزائرية محترمة ، لأنها قائمة على مجتمع حر واقتصاد تنموي ووقائي، تخلص من لعنة الاعتماد على الموارد الطبيعية، فقط، في سياساتها الداخلية؛ مدعما باقتصاد متكامل مع الاقتصاد الدولي الذي عرف كيفية الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة. ستكون الجزائر حلما الذي أصبح حقيقة.

يجب الشروع بدأ 2010 - 2011 في العمل من أجل تغيير نظام الحكم بالطريقة المقترحة.

أما السيناريو الثاني هو استمرار الوضع الحالي على ما هو عليه دون تغيير، أي أمة جزائرية مشتتة ودولة مائعة، باقتصاد سقيم ، دون مصادر طبيعية لأنها نضبت؛ يرافقها اقتصاد هامشي تسربت له عدوى الاقتصاد الدولي.

عندها لن يبق أمامنا سوى التأسف والحسرة على وضع كارثي.

سيشعر، كل من لهم إمكانية المساهمة في التغيير ولم يفعلوا، بالذنب، لأنهم انتموا إلى الجيل الذي هشم الأمة الجزائرية بعدم اكتراثه بالتحذيرات العديدة التي قدمت له، وهذه أحداها.

سيرى أصحاب السلطة بأنهم انضموا إلى الفريق الأخير الذي كان بإمكانه تغيير مجرى التاريخ، لكنهم نهجوا، مخيرين، عكس ذلك.

أرجو من كل من يطلع على هذه المساهمة أن يمررها للآخرين للتداول حولها، بكل الطرق المشروعة، خاصة عبر الوسائل المتاحة على شبكة الانترنت.

إن دراسة هذه المساهمة، وإثرائها، وكسب قبولها وتبنيها من معظم المواطنين، وتخليص الحالة المعنوية والنفسية للمجتمع من الكوابيس وتحرير طاقاتهم ومبادراتهم؛ هو الخطوة الأولى في مشروع إنقاذ الأمة الجزائرية.

لا يتوقف إنجاز عملية التغيير على العدد. يبدأ جمهور التغيير بنواة تكبر شيئاً فشيئاً باتصالها المباشر مع القاعدة، وطرح الأفكار وعرض خيار ذي مصداقية.

تأبى الرماح إذا تجمعت تكسرا وإذا تفرقت تكسرت أحادى.